الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة

الحكومة - الولاة
GOUVERNEMENT - WALIS

لقاء الحكومة - الولاة

RENCONTRE GOUVERNEMENT - WALIS

حكامة غير ممركزة من أجل جماعة إقليمية

حصينة، مبدعة، مبادرة

28-29 نوفمبر 2018

دليل اللقاء

قصر الأمم- نادي الصنوبر -الجزائر

interieur.gov.dz

لقاء الحكومة و الولاة

حكامة غير ممركزة من أجل جماعة إقليمية
حصينة، مبدعة مبادرة

برنامج لقاء الحكومة و الولاة
28 و 29 نوفمبر 2018

الأربعاء 28 نوفمبر 2018

07:00	إستقبال و تسجيل المشاركين
08:30	إستقبال الوفود الرسمية
09:00	مراسيم الإفتتاح الرسمي للّقاء
	• قراءة رسالة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة
	• الكلمة الإفتتاحية لوزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
	• عرض وثائقي حول لقاءات الحكومة و الولاة
10:00	تدخل السيدات و السادة الوزراء
10:10	السيد وزير الطاقة
10:20	السيدة وزيرة التربية الوطنية
10:30	وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة
10:40	السيد وزير الصناعة و المناجم
10:50	السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
11:00	السيد وزير السكن و العمران و المدينة
11:10	السيد وزير الأشغال العمومية و النقل
11:20	السيد وزير الموارد المائية
11:30	السيدة وزير البيئة والطاقات المتجددة
11:45	تقديم محاور الورشات
12:00	وجبة غذاء
13:30	استئناف أشغال الورشات

الخميس 29 نوفمبر 2018

09:00	مواصلة أشغال الورشات و إستكمال تقاريرها
13:00	وجبة غذاء
16:00	قراءة توصيات الورشات
17:30	اختتام أشغال الملتقى من قبل معالي الوزير الأول.

موعد تشاور مركزي – محلي بامتياز في خدمة الجماعات المحلية

لقد عكفت الدولة الجزائرية في ظل سياسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، على إرساء ثقافة تبادل الأفكار ، التشاور، التنسيق و المتابعة بين أعضاء الحكومة والولاة باشراك عدد كبير من الفاعلين الاقتصاديين الاجتماعيين و الخبراء، في مختلف القضايا التي تخص الشأن العام ، وفي تناول المشاكل والحلول على المستويين الأفقي والقطاعي على حد سواء، وقد خصت هذا المنحى بكثير من الدراسة والتمحيص ، من أجل إحكام تدبير المساعي التنموية ووضعها في إطارها الأمثل ، ومن هذا المنطلق يعتبر اجتماع الحكومة مع الولاة تقليدا حافظت الدولة على عقده وأولته بالغ العناية في سبيل تعزيز المسار الديمقراطي في بلادنا، وتعبيرا عن حرصها على إقحام و إشراك كافة الأطراف المعنية بتجسيد المقاربة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الشاملة المستدامة .

شكل لقاء ماي 2002 اول اجتماع لولاة الجمهورية تطرق خلاله الى تحضيرات الانتخابات التشريعية لـ 30 ماي من تلك السنة كما شكل فرصة مناسبة لتشخيص وضعية البلاد السوسيواقتصادية حينها و برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و هو ما اعتبر مبادرة حميدة شكلت فيما بعد تقليدا عكفت الحكومة على اتباعه بصفة دورية بعد ذلك قصد استغلال هذا الفضاء التشاوري لمناقشة الخطط التنموية وتبيّن مواطن الاختلال والعجز فيها.

07 من أفريل 2005 كان تاريخ دورة أخرى للقاء الحكومة مع الولاة الذي ترأسه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، والذي أولاه الرعاية بغرض تفعيل استراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان المجتمع، وتحقق نموا اقتصاديا مواكبا للتقدم ومتسابقا معه.

سنة 2006 كانت هي الأخرى سانحة لتنظيم دورتين اجتمع خلالهما رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بولاة الجمهورية ، أما الأولى المنعقدة في جوان 2006 شكلت إطارا شاملا لمسعاه قي ترقية المناطق المحرومة والتخفيف من الفوارق بين مختلف الفئات ، وإيلاء كامل العناية لتوفير مناصب الشغل للشباب . هذا وقد كانت دورة ديسمبر 2006 فرصة أكد من خلالها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، على أن تطبيق سائر البرامج بحذافيرها يقتضي تعبئة كافة الطاقات وتوافق التوجهات الوطنية الكبرى مع البرامج المحلية والقطاعية وضم جهود الفاعلين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين على أفضل وجه .

لطالما كان الشباب عنصرا فعالا في المجتمع ، ومحورا رئيسا في صياغة الخطط والبرامج لذلك كانت الدورة الرابعة في أكتوبر 2007 فضاءا لطرح انشغالات ، طموحات واحتياجات الشباب التي لا طالما حرصت الدولة على إدراجها ضمن الأولويات الوطنية الملحة،حتى تزرع الثقة في مستقبل أبنائها وتعزز الروح الوطنية ومعالم الهوية والأبعاد الثقافية لديهم .

سنة 2011 اتخذ موضوع العلاقة بين الإدارة والمواطن منطلقا للنقاش والتباحث بين مختلف الأطراف من أجل إعادة النظر في السبل والوسائل الكفيلة بالتوصل إلى تطوير محسوس لهذه العلاقة سواء بتأهيل وتعزيز نوعية تدخل الإدارة المحلية أو بتخفيف ومناغمة الإجراءات الإدارية .

بداية من دورة جوان2013 ، دورة اوت 2015 و دورة نوفمبر 2016 تمت فعاليات اجتماع لقاء الحكومة بالولاة بإشراف السيد الوزير الأول، وقد كانت هذه اللقاءات الثلاثة الأخيرة مسعى حكومي لإرساء الشفافية على مختلف الخطط والقرارات بالنظر للظروف الاقتصادية التي عاشتها وتعيشها الدولة و فرصة لمراجعة الذات واتخاذ قرارات جريئة وسديدة في الوقت ذاته من أجل بناء رؤية اقتصادية جديدة جديرة بأن تكون هي الدرع للظفر بالحلول الناجعة بما يخدم تطلعات المواطنين عبر ربوع الوطن..

مقتطفات من خطابات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة لقاءات الحكومة/الولاة

الجزائر، الأحد 25 جوان 2006

والخيارات الأساسية التي سبق لي مرارا أن استفضت في تناولها بالإيضاح والتي أرسينا سويا أسسها خلال ما فرط بيننا من لقاءات تمحورت حول استراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان مجتمعنا، وإدماج كافة مكوناته، وتحقيق نمو اقتصادي مواكب للتقدم ومتساوق معه. وكان لا مناص لهذه الاختيارات من إفراد مكانة خاصة للتنمية المحلية الجوارية الموضوعة في خدمة اكثر المناطق معاناة من التأخر من حيث التنمية البشرية واشدها تضررا من مخلفات المأساة الوطنية.

إن الأولويات الرئيسية التي ينبغي أن ينصب عليها مسعانا في إطار المقاربة العقلانية التي اعتمدناها ينبغي أن تمكننا في المقام الأول من ترقية المناطق المحرومة والتخفيف من الفوارق، ومن تنمية العالم الريفي، ومكافحة الفقر والتهميش، و إشراك المرأة في التنمية، و إعادة تأهيل مواردنا البشرية، بل وفوق ذلك من إيلاء كامل عنايتنا لتوفير مناصب الشغل لشبيبتنا وإدماجها في المسار الإنتاجي.

إن الجماعات المحلية - كما تعلمون - هي في الخط الأمامي من جبهة تلبية الحاجيات الجماعية وعليها يقع في نهاية المطاف القسط الأكبر من مجهودنا التنموي.وقد تبنت السلطات العمومية على امتداد هذه السنوات وطبقت سياسة تنموية تشرك الجماعات المحلية إشراكا وثيقا. ويمكن لمس مفعول عمل دعم التنمية هذا اليوم على أوسع نطاق في صيرورة مختلف البرامج التنموية الموجهة غالبا لتحسين ظروف معيشة الساكنة.

ويجب على الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية أن تسهم من جهتها إسهاما اكثر فعالية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. ومن المحبذ بهذا الشأن أن تضطلع الولايات والبلديات التي يتعين عليها السعي في سبيل تعزيز الديمقراطية ودعم اللامركزية وتوسيع عملية فك التمركز الإداري من المحبذ أن تضطلع بدور اكثر فعالية في تحريك التنمية والاستعمال السديد للموارد البشرية وللإمكانيات والثروات في برامج تعود بالخير والمنفعة، وتؤثر إيجابيا على الحياة المحلية.

في سبيل هذه الغاية، سنظل نحض المنتخبين المحليين على المزيد من الحضور والإصغاء على نحو افضل للمواطنين بحيث يصبحون حقا وصدقا المصدر الذي تستقى منه المقترحات المتعلقة بالمناهج والمشاريع التي تتيح التكفل بالصعوبات التي يواجهها السكان وتكفل متابعة إنجاز المشاريع.

لقاء الحكومة و الولاة

حكامة غير ممركزة من أجل جماعة إقليمية حصينة، مبدعة مبادرة

الجزائر، 23 أكتوبر 2007

> إن الدولة و الجماعات المحلية مطالبة بالتمعن في سياستها تجاه الشباب و لا سيما فيما يتعلق بإشراكه في جهدنا الجماعيإن الشباب و مستقبله يجب أن يكونا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في صلب المساعي والنشاطات العمومية.

> ذلك أنه ينبغي للشاب أن يبرز كطرف فاعل في المجتمع عبر ما يمنحه له من فرص المبادرة وعبر ترقية الحياة الجمعوية التي تعد البوتقة الحقيقية للمواطنة. من هذا المنطلق، يتعين على الدولة أن تبادر إلى تقويم السياسات الموجهة للشبيبة تقويما صارما لا محاباة فيه، لا سيما في مجال التشغيل، و أن تدخل التصويبات اللازمة على الآليات القائمة حاليا.

إنني، أدعو الشباب إلى تنظيم نفسه. إنه سيستفيد، في هذا المنظور، من دعم السلطات دعما كاملا و سيمكنه المساهمة مساهمة كليّة في تسطير المشاريع التي تعنيه و تنفيذها كخطوة أولى لإدماجهم الفعلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي إنجاز المشاريع الكبرى للبلاد.

يفترض تجنيد الشباب أن تكون برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية متساوقة مع انشغالاتهم،و أن تتكفل بطموحاتهم و تفتح أمامهم حقيقة آفاق المستقبل رحبة فسيحة.

و على الدولة أن تطبق الأمر ذاته في مجال النظم التعليمية و بخاصة منها نظام التعليم المهني. كما يتعين عليها تشجيع ظهور حياة جمعوية متجددة و دعمها في إطار علاقة شراكة حقيقية.

II. السياق

أعضاء الحكومة وولاة الجمهورية مدعوون للاجتماع يومي 28 و 29 نوفمبر 2018 من أجل المناقشة والتشاور حول موضوع المقاربة الجديدة لتسيير الجماعات المحلية وحشد كل العوامل المحفزة لخلق الثروة على المستوى المحلي لتمكينها من الاضطلاع بدورها الاقتصادي الجديد بصورة كاملة و الذي يندرج في ظل تنفيذ مخطط عمل الحكومة الذي يستمد جوهره من برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، حيث تسعى الحكومة جاهدة نحو مواصلة تعزيز اللامركزية في جميع ميادين ممارسة السلطة العمومية لاسيما الحقل الاقتصادي لتجسيد حكم راشد للإقليم قائم على ادراة ملائمة للتنمية المحلية ترتكز على توضيح الدور التشاركي للفاعلين الوطنيين و المحليين ، العموميين و الخواص .

كما سيشكل اللقاء سانحة لمناقشة المواضيع ذات الصلة بدور الجماعات المحلية في مجال المرافق العمومية لاسيما الجوارية منها بناءا على مبدأ تقريب الادارة من المواطن و مقاربة النجاعة و الفعالية و إدارة جيدة للمصالح العمومية ، و ذلك من خلال إعادة تأهيل و عصرنة و تحسين خدمات المرافق العمومية الجوارية و بالاعتمادعلى تدابير تنظيمية و قانونية جديدة ترمي الى معالجة النقائص المسجلة و اعتماد ميكانيزمات مبتكرة معتمدة على التكنولوجيات الحديثة بما يمنحها الشفافية و الفعالية، و تسمح باستكمال المسار المطلق لعصرنة المرفق العام للوصول إلى مسعى الحكامة الالكترونية.

كما تحرص الحكومة ،في هذا السياق على إضفاء طابع المرونة في تسيير المرافق العمومية الجوارية من خلال مبدأ تفويض المرفق العام ليصبح ذلك مجالا تشاركيا للقطاعين العام و الخاص بما يعزز جودة المرفق العمومي بما يرقى لتطلعات المواطن و كذا يسمح بخلق ديناميكية اقتصادية محلية، تحترم مبادئ التنمية المستدامة للأقاليم .

دورة 2018، ستشكل فضاءا تشاوريا حول سبل ترقية المبادرة الاقتصادية للجماعات المحلية بالاعتماد على شروط التنافسية و جاذبية الأقاليم ، التي ينص عليها المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ، بتأكيد قدراتها على الإنتاج و التبادل وفق قواعد الاقتصاد العصري و جذب المهارات و التكنولوجيات و الاستثمارات الأجنبية التي ترتكز على تعزيز و تنويع المنشئات و تطوير القدرات التكنولوجية و الابداعية و تسخير شبكة الهياكل القاعدية المادية و غير المادية بطريقة فعالة و متسلسلة تضمن ربط مختلف الفضاءات و تساهم في تحقيق تنمية وطنية منسجمة و مستدامة و تحرير المبادرات الاقتصادية من كل العراقيل البيروقراطية و تبسيط اجراءات اعتماد الاستثمارات .

VI. أهداف اللقاء

يشكل هذا اللقاء فضاءً للتبادل والحوار البناء بين مختلف الأطراف المشاركة في مسار التنمية المحلية المتكاملة والتي ستركز على إثراء النقاش وتعميق التفكير حول الموضوع من أجل الوصول إلى توصيات عملية تسمح ب:

- رفع القيود التي لا تزال تؤثر على التنمية المحلية،
- دعم المبادرات المحلية التي من شأنها تحرير كافة الإمكانيات التي تتوفر عليها هاته الأقاليم،
- تحسين الحوكمة الإقليمية المحلية و تخليصها من الأعباء البيروقراطية من أجل تحسين فعالية النشاط العمومي،
- إشراك الجماعة المحلية في تهيئة شروط جاذبية الأقاليم من خلال تأكيد قدراتها على الإنتاج و التبادل وفقًا لقواعد الاقتصاد الليبرالي الحديث ولجذب الخبرات والتكنولوجيات والاستثمارات الوطنية والأجنبية التي تخلق الثروة،
- التأكيد على الامكانيات المحلية للأقاليم وكذا كفاءتها الاقتصادية،
- إبرازمقاربةالشراكةعام/ عامو كذا الشراكةعام/ خاص،
- ترشيد النفقات وانعاش الاستثمارات المحلية،
- الخروج بتوصيات ملموسة تشكل قاعدة للجماعات الاقليمية من أجل إعداد خارطة طريق للنجاح في رفع تحدي الانتقال الرقمي.

VII. محتوى اللقاء

1. **تاريخ الملتقى:** 28 و 29 نوفمبر 2018
2. **المكان :** قصر الأمم ، نادي الصنوبر ـ الجزائر العاصمة
3. **أشغال الملتقى:**

اليوم الأول :

صباحا :

- مراسيم الافتتاح الرسمي لفعاليات الملتقى .

مساءا :

- الشروع في ورشات عمل لقاء الحكومة الولاة

اليوم الثاني :

صباحا :

- استئناف أشغال ورشات لقاء الحكومة الولاة

مساءا :

- قراءة توصيات ورشات العمل و اختتام أشغال الملتقى.

VIII. المشاركون

من المنتظر أن يضمّ هذا الحدث الهامّ قرابة 1000 مشارك من مختلف المؤسسات والمنظّمات الوطنية :

- الوزراء و/أو ممثلوهم،
- ممثلين عن المنتخبين الوطنيين لغرفتي المجلس الشعبي الوطني و مجلس الامة
- الولاة ورؤساء المجالس الشعبية الولائية ،
- الولاة المنتدبون
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية للبلديات مقر الولاية
- الإطارات المركزية لمختلف الوزارات والهيئات الوطنية :
- وزارة الدفاع الوطني ،
- وزارة الشؤون الخارجية،
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،
- وزارة العدل ،
- وزارة المالية،
- وزارة الطاقة،
- وزارة المجاهدين
- وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ،
- وزارة التربية الوطنية،
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
- وزارة التكوين والتعليم المهنيين،
- وزارة الثقافة،
- وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة،
- وزارة الشبيبة والرياضة،
- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،
- وزارة الصناعة والمناجم،
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري،
- وزارة السكن والعمران والمدينة،

- وزارة التجارة،
- وزارة الاتصال،
- وزارة الأشغال العمومية والنقل،
- وزارة الموارد المائية،
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية،
- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،
- وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ،
- وزارة العلاقات مع البرلمان ،
- وزارة البيئة والطاقات المتجددة،

• ممثلين عن :

- قيادة الدرك الوطني (CGGN)
- المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN)،
- المديرية العامة للحماية المدنية (DGPC)،
- المديرية العامة للجمارك الجزائريةDouanes Algériennes
- المديرية العامة للغابات (DGF)،

ممثلين عن الهيئات و المؤسسات الوطنية :

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)،
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)،
- الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (CNED)،
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)،
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)،
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)،
- الصندوق الوطني للسكن (CNL)،

- الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH)،
- الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات (ANBT)،
- الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)،
- المحافظة السامية لتطوير السهوب (HCDS).
- الوكالة الفضائية الجزائرية (ASAL) ،
- الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ANDT
- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري(ANIREF)
- الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF)
- وكالة التنمية الاجتماعية(ADS) ،
- الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم (ANAAT).
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)
- الوكالة الوطنية لتطوير استخدام الطاقة و ترشيده(APRUE)،
- لجنة ضبط الكهرباء و الغاز (CREG)،

ممثلوا مركز البحث ومكاتب الدراسات :

- مركز تنمية الطاقات المتجددة (CDER).
- مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD
- المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة (INESG)،
- المركز الوطني للبحث في الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC ،
- المركز الوطني للدراسات و البحث في التعمير CNERU ،
- المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية BNEDER،
- المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية (CENEAP)،
- المركزالوطني للتكنولوجيا و الاستشارات (CNTC) ،
- مكتب دراسات و أشغال في التعمير(URBACO)
- مركز دراسات تطبيقية في الموارد المائية (SOGREAH)
- مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة (CDTA) ،
- مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني (CERIST)،
- المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي (ESI)،

ممثلو الشركات الوطنية الكبرى :

- مجمع سوناطراك SONATRACH
- مجمع سونلغازSONELGAZ
- مجمع نفطال NAFTAL
- الجزائرية للطرق السيارة (ADA) ،
- الجزائرية للمياه (ADE)،

المنظمات النقابية و الجمعيات الفاعلة :

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA)
- منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)
- الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين(UNPA)
- كونفدرالية المصنعين والمنتجين الجزائريين (CIPA)
- الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين[UNEP]
- جمعية البنوك والمؤسسات المالية(ABEF)
- الهلال الأحمر الجزائري،
- الجمعيات و نقابات التربية الوطنية المعتمدة
- الجمعيات الناشطة في مجال البيئة و الطاقة

الغرف الاستشارية الوطنية

- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة
- الغرفة الجزائرية للفلاحة
- غرفة الصناعات التقليدية والحرف

بالاضافة الى خبراء وباحثين جامعيين و ممثلين عن المؤسسات الناشطة في مجالات النقل المدرسي و الطاقة الشمسية و اعادة رسكلة النفايات و السياحة .

العروض :

فضاء عرض من تنظيم المركز الوطني للوثائق و الصحافة و الصورة و الاعلامCNDPI

LES REPRÉSENTANTS DES ORGANISATIONS PATRONALES :

- Union Général des Travailleurs Algériens (UGTA) ;
- Forum des Chefs d'Entreprises (FCE) ;
- Union Nationale des Paysans Algériens (UNPA) ;
- Confédération des Industriels et Producteurs Algériens (CIPA) ;
- Union Nationale des Entrepreneurs Publics (UNEP] ;
- Association des Banques et des Etablissements Financiers (ABEF).

PARTICIPANTS AU TITRE DES AUTRES ORGANISMES :

- Les associations et syndicats agrées dans le secteur de l'éducation nationale.
- Les associations activant dans le secteur de l'environnement et l'énergie
- Les représentants du Clusters Energie Solaire.

CHAMBRES CONSULAIRES NATIONALES :

1. Chambre Algérienne du Commerce et d'industrie ;
2. Chambre Nationale de l'Agriculture ;
3. Chambre de l'Artisanat et des Métiers.

EXPOSITION

- Un espace d'exposition dédié à l'évènement sera animé par le Centre National de Documentation de Presse d'Images et d'Information au niveau du lieu de la rencontre

LES REPRÉSENTANTS DES CENTRES DE RECHERCHE ET BUREAUX D'ETUDES

- Centre de Recherches en Economie Appliquée au Développement (CREAD)
- Centre de Développement des Énergies Renouvelables (CDER)
- Centre de recherche en anthropologie sociale et culturel (CRASC)
- Institut National d'Etudes de Stratégies Globales (INESG)
- CENEAP
- ANAAT
- CNERU
- BNEDER
- CNTC
- URBACO
- SOGREAH

LES REPRÉSENTANTS DES GRANDES ENTREPRISES NATIONALES :

- Le groupe SONATRACH
- Le groupe SONELGAZ,
- Le groupe NAFTAL
- Algérienne des eaux (ADE) ;
- Algérienne des Autoroutes (ADA)

ENTREPRISES ACTIVANT DANS LES SECTEURS :

- Recyclage des déchets,
- Transport scolaire,
- Plaques photovoltaïques,
- Investisseurs dans le secteur de tourisme,

MESDAMES ET MESSIEURS LES REPRÉSENTANTS DE :

- Commandement Général de la Gendarmerie Nationale (CGGN) ;
- Direction Générale de la Sûreté Nationale (DGSN) ;
- Direction Générale de la Protection Civile (DGPC) ;
- Douanes Algériennes ;
- Direction générale des forets (DGF)

LES REPRÉSENTANTS DES INSTITUTIONS ET ORGANISMES NATIONAUX

- Conseil National Economique et Social (CNES) ;
- Office National des Statistiques (ONS) ;
- Caisse Nationale pour le Développement (CNED) ;
- Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) ;
- Agence Nationale de Soutien et d'Emploi des jeunes (ANSEJ) ;
- Caisse Nationale d'Allocation Chômage (CNAC) ;
- Caisse Nationale du Logement (CNL) ;
- Agence Nationale des Ressources Hydrauliques (ANRH) ;
- Agence Nationale des Barrages et des Transferts (ANBT) ;
- Office National de Promotion de l'Exportation (ALGEX) ;
- Haut Commissariat au Développement de la Steppe (HCDS) ;

1. Agence Spatiale Algérienne (ASAL)
2. Agence Nationale de Développement Touristique (ANDT)
3. Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière (ANIREF)
4. Agence Nationale d'Etude et de Suivi de la Réalisation des Infrastructures Ferroviaires (ANESRIF)
5. Agence National de Développement Social (ADS)
6. La Commission de Régulation de l'Electricité et du Gaz (CREG);
7. L'Agence de Promotion, de Rationalisation et de l'utilisation de l'Energie (APRUE)

IV. PARTICIPANTS :

Environ 1000 participants, de différents Institutions et Organismes Nationaux, Prendront part à cet important événement :

- Les Ministres et/ou leurs Représentants ;
- Mesdames et Messieurs les élus nationaux des deux chambres (Sénat, APN)
- Mesdames et Messieurs les membres des conseils de wilaya et élus locaux
- Mesdames et Messieurs les représentants des ministères :

1. Ministère de la défense nationale,
2. Ministère des affaires étrangères,
3. Ministère de l'intérieur , des collectivités locales et aménagement du territoire,
4. Ministère de la justice,
5. Ministère des Finances
6. Ministère de l'énergie,
7. Ministère des moudjahidine,
8. Ministère des affaires religieuses et des wakfs,
9. Ministère de l'éducation nationale,
10. Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique,
11. Ministère de la formation et de l'enseignement professionnel,
12. Ministère de la culture,
13. Ministère de la poste, des télécommunications, des technologies et du numérique,
14. Ministère de la jeunesse et des sports,
15. Ministère de la solidarité nationale, de la famille et de la condition de la femme,
16. Ministère de l'industrie et des mines,
17. Ministère l'agriculture, du développement rural et de la pêche,
18. Ministère de l'habitat et de l'urbanisme et de la ville,
19. Ministère du commerce,
20. Ministère de la communication,
21. Ministère des travaux publics et des transports,
22. Ministère des ressources en eau,
23. Ministère du tourisme et de l'artisanat,
24. Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière,
25. Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale,
26. Ministère des relations avec le Parlement,
27. Ministère de l'environnement et des énergies renouvelables,

II. OBJECTIFS

La présente rencontre ambitionne d'être un espace de dialogue et d'échange constructifs entre les différentes parties prenantes impliquées dans le processus de développement local intégré qui s'attèleront à enrichir le débat et à approfondir la réflexion autour de la problématique sus-développée en vue de concourir à la réalisation des objectifs de gouvernance qui se résument en;

- Lever les contraintes qui continuent de peser sur le développement local.
- Soutenir les initiatives locales susceptibles de libérer toutes les potentialités que recèlent les territoires.
- Améliorer la gouvernance territoriale locale et la débarrasser des pesanteurs bureaucratiques, pour une meilleure efficacité de l'action publique.
- Impliquer la Collectivité Locale dans la création des conditions de l'attractivité des territoires en affirmant leurs capacités à produire et échanger selon les règles de l'économie libérale moderne et à attirer les savoir-faire, les technologies et les investissements, nationaux et étrangers créateurs de richesse.
- Faire valoir les potentialités locales des territoires et de leur compétence économique.
- Mettre en exergue une approche de partenariat à la fois public/public et public/privé
- Rationaliser les dépenses et relancer les investissements locaux
- Dégager des recommandations concrètes qui servent de base pour les Collectivités Territoriales à l'élaboration d'une feuille de route pour réussir le challenge de la transition numérique

III. DÉROULEMENT DE LA RENCONTRE

Date : 28 et 29 Novembre 2018.
Lieu : Palais des nations, club des pins -Alger.
Déroulement de la rencontre :

1ère journée :

- Matinée :

• Cérémonie inaugurale officielle

- Après midi :

• Organisation des (05) Ateliers techniques de la rencontre comme définit dans le tableaux joint ci-dessous.

2ème journée :

- Matinée :

- Reprise des travaux en ateliers et finalisation des rapports d'ateliers.

- Après midi :

• Restitution des recommandations des travaux d'ateliers.
• Clôture des travaux de la Rencontre.

ATELIER N°01
La décentralisation, choix incontournable de l'action publique / SALLE PLÉNIERE

ATELIER N°02
Qualité et durabilité : défis des services publics de proximité / SALLE « B »

ATELIER N°03
L'attractivité du territoire : défis entrepreneurial des collectivités locales / COULOIR VERT

ATELIER N°04
Pour un écosystème numérique territorial moderne et simplifié / SALLE « C »

ATELIER N°05
L'entreprenariat et le partenariat, nouvelle approche pour l'émergence d'une économie locale / SALLE « D »

I. CONTEXTE

Les membres du Gouvernement et les Walis de la République sont appelés à se réunir les 28 et 29 novembre 2018 afin de discuter et se consulter autour de la nouvelle approche de la gestion des collectivités locales et rassembler toutes les conditions favorisant la création de la richesse au niveau local afin qu'elles puissent accomplir son nouveau rôle de façon optimale et qui s'inscrit d'ailleurs dans le cadre du plan d'action du Gouvernement qui s'inspire des orientations et instructions de son Excellence le Président de la République Monsieur Abdelaziz Bouteflika. Le Gouvernement veille ainsi à poursuivre le processus de décentralisation dans tous les domaines notamment le volet économique afin d'asseoir une bonne gouvernance du territoire basé sur la gestion idoine du développement local qui est axé sur la clarification du rôle participatif des acteurs nationaux et locaux, privés et publics.

Par ailleurs, cette rencontre constitue une occasion pour discuter autour des dossiers liés à la collectivité locale dans le domaine des services publics notamment ceux ayant un caractère de proximité sur la base du principe du rapprochement de l'administration du citoyen et l'approche de l'efficacité et la bonne gestion des services publics, et ce, en adoptant de nouvelles mesures réglementaires et juridiques visant à remédier aux lacunes constatées, mais adopter d'autre part des mécanismes innovants utilisant les technologies modernes ce qui confère à la collectivité transparence et efficacité, et permettra de poursuivre le processus de la modernisation du service public pour atteindre l'objectif de la E-gouvernance.

Dans ce contexte, l'Etat veille à la mise en place d'un cadre flexible dans la gestion des services publics de proximité à travers le principe de la délégation ; chose qui devient un espace de participation pour les secteurs publics et privés. Cela fera valoir la qualité de service public en rapport avec les aspirations des citoyens ainsi que la création d'une dynamique économique locale qui tient compte des principes de développement durable des territoires.

La rencontre de 2018 constituera un espace de consultation en termes de promotion de l'initiative économique prise par les collectivités locales en se basant sur les conditions de compétitivité et d'attractivité des territoires conformément au Schéma national d'aménagement du territoire et ce, en insistant sur leur capacité dans la production et l'échange selon les critères de l'économie moderne. Il est également question d'attirer les compétences, les technologies et les investissements étrangers qui se basent sur le renforcement et la diversification des infrastructures et le développement des capacités technologiques et innovantes, en mettant, dans ce sens, des réseaux de base matériels et immatériels avec efficacité et cohérence afin de lier l'ensemble des espaces et d'atteindre un développement intégré et durable ainsi que la libération des initiatives économiques de toutes les entraves bureaucratiques et la facilitation des procédures relatives aux investissements.

Et il est de devoir des collectivités locales et autres organisations territoriales de contribuer de leur côté à rendre le développement socio-économique et culturel plus efficace. Il est préférable dans ce sens que les wilayas et les communes renforcent la démocratie et la décentralisation, la déconcentration ainsi que la nécessité de booster la dynamique de développement avec un usage effectif des ressources humaines et des potentialités. Cette démarche doit être déclinée en programmes pour parvenir à ses fins et bénéfices et pour impacter positivement la vie locale

Dans le sens de cette fin, nous continuons à exhorter les élus locaux afin qu'ils écoutent davantage les citoyens, eux qui constituent une source de propositions qui concourent à l'élaboration des projets réduisant les embarras auxquels ils font face et à l'évaluation projets en question

ALGER, LE 23 OCTOBRE 2007

« L'Etat et les collectivités locales sont appelés à tenir compte des politiques élaborées à l'adresse de la jeunesse et notamment au sujet de son implication dans notre effort collectif. La jeunesse et son avenir se feront aujourd'hui et plus que jamais et ce, dans le cadre des objectifs et des actions publics

La jeunesse doit constituer un acteur efficace dans la société et ce, avec toutes les chances et initiatives que l'on met à sa disposition, aussi, il s'agit de promouvoir la vie associative qui constitue le vrai levier de la citoyenneté. De ce point de vue, l'Etat est invité davantage à évaluer efficacement les politiques destinées à la jeunesse et notamment dans le domaine de l'emploi et de cibler les mécanismes fonctionnels dans ce sens

« Je tiens à lancer un appel à la jeunesse pour qu'elle s'organise pleinement, elle bénéficiera dans cette perspective d'un soutient complet de la part des autorités en vue de contribuer à l'élaboration des projets qui la concernent ainsi pour leur exécution, cela constituera le premier pas dans son implication effective dans la vie économique et sociale et dans la concrétisation des grands programmes du pays

Il y a lieu de mobiliser la jeunesse dans les programmes de développement socio-économique qui s'inscrivent dans le cadre de ses doléances et qui portent sur ses ambitions et lui ouvre grandement la vérité devant les horizons de son avenir

Et il est de même pour l'Etat d'appliquer les mêmes directives dans le domaine des systèmes d'enseignement et plus particulièrement ceux relatifs à la formation professionnelle. Aussi, l'Etat doit inciter et encourager l'émergence de nouvelles formes de vie associative et les soutenir dans le cadre d'une coopération concrète

EXTRAITS DES DISCOURS DE SON EXCELLENCE LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE

ALGER, LE DIMANCHE 25 JUIN 2006

Et les choix essentiels dont j'ai eu à maintes reprises l'opportunité de les traiter avec précision et auxquels nous nous sommes entretenu ensemble dans le cadre de nos précédentes rencontres sur leur grand axe, eux qui s'articulaient autour de la stratégie de développement qui prennent en compte les constituants de notre société en intégrant ses composantes afin d'atteindre un développement économique adapté à l'évolution du moment et si familier avec. Nous avons accordé aussi une particulière place au développement local de proximité au profit des régions qui souffrent du retard en termes de développement humain et celles dont la tragédie nationale s'est avérée plus embarrassante

Les principales priorités sur lesquelles notre objectif doit être axé dans le cadre de notre approche rationnelle que nous avons adoptée doivent nous permettre en premier lieu de promouvoir les régions isolées et rurales, de réduire les inégalités, de lutter contre la pauvreté et la marginalisation, de faire participer la femme dans le processus de développement ainsi que de réhabiliter les ressources humaines. Aussi et plus loin de ça, il y a lieu de porter une grande attention en matière de création de postes d'emploi au service de notre jeunesse et de l'impliquer dans le processus productif

Les collectivités locales comme vous le savez se placent en première position en matière de prise en charge des besoins collectifs, du coup, nos grands efforts relatifs au développement doivent y converger. Dans ce cadre, les autorités publiques ont adopté au fil des années une politique de développement où les collectivités locales constituaient une partie prenante. En guise de s'en convaincre davantage, il se trouve que l'aide apportée au développement dans sa plus vaste étendue s'est traduite par la continuité des programmes de développement dédiés dans bien de cas à l'amélioration des conditions de vie de la population

LA RENCONTRE GOUVERNEMENT-WALIS
UN RENDEZ-VOUS DE CONSULTATION CENTRALE ET LOCALE PAR EXCELLENCE AU SERVICE DES COLLECTIVITÉS LOCALES

L'Etat algérien s'est engagé dans le cadre de la politique de son Excellence le président de la République Abdelaziz Bouteflika dans la concrétisation d'une culture de concertation des idées, de consultation, de coordination et de suivi entre les membres du gouvernement et les walis et ce, en impliquant bon nombre de partenaires sociaux, économiques et autres experts dans toutes les affaires d'intérêt général. Aussi, cet engagement s'est constitué à travers le traitement des questions et solutions aussi bien au niveau horizontal que sectoriel. Dans cette optique, beaucoup d'études ont été faites afin de mieux encadrer les objectifs de développement et de les mettre dans le cadre qui leur faut. De là, la rencontre gouvernement-walis constitue une culture à laquelle l'Etat a donné autant de soin afin de valoriser le processus démocratique dans notre pays. En outre, elle est l'expression de l'attention de l'Etat dans l'implication de toutes les parties prenantes en vue de concrétiser l'approche économique et sociale inscrite dans le cadre de développement durable.

La rencontre de mai 2002 a constitué une première en termes de discussions relatives aux préparatifs des élections législatives du 30 mai 2002. Aussi, elle a été une occasion pour faire le point sur la situation socio-économique du pays et le programme d'aide à la valorisation économique, chose qui a constitué par la suite une immense initiative se transformant une culture à laquelle l'Etat s'engage fermement d'une manière cyclique afin de faire de cet espace de consultation un levier dans le traitement des plans de développement et d'évaluation des déséquilibres qui peuvent s'y produire.

Un certain 07 avril 2005 une rencontre fut organisée sous le haut patronage de son Excellence Monsieur le Président de la République Abdelaziz Bouteflika, durant laquelle, il a été question d'arrêter une stratégie de développement axée sur la valorisation des leviers de la société dans le but de créer un développement économique adapté au progrès.

L'année de 2006, quant à elle, a vu l'organisation de deux rencontres où le président de la République s'est réuni avec les walis. Pour la première rencontre de la même année, elle a constitué un cadre global qui vise à promouvoir les régions isolées et à réduire les inégalités entre les classes, en accordant une large attention à la création de postes de travail au profit des jeunes.

Pour la rencontre de décembre, elle était l'opportunité où le président de la République a souligné la nécessite de mettre en pratique l'ensemble des programmes et ce, en mobilisant toutes les énergies, misant sur un consensus relatif aux grandes orientations nationales avec les programmes locaux et sectoriels ainsi que la consolidation effective de tous les efforts des acteurs et des partenaires économiques et sociaux.

La jeunesse, de par son rôle efficace dans la société, constitue un axe central dans l'élaboration des plans et des programmes, la tenue de la quatrième **rencontre en 2007** s'est avérée comme propice où un espace d'expression des doléances, des ambitions et des besoins de la jeunesse s'est constitué. Démarche à laquelle l'Etat accorde une grande attention en la mettant dans ses priorités nationales afin de cultiver une bonne confiance pour l'avenir de ses enfants, de valoriser l'esprit national, les constituants de l'identité ainsi que les tendances culturelles dont ils font preuve.

L'année de 2011 avait pour thématique la relation entre l'Administration et le citoyen où il a été question de dialoguer et de concerter entre les parties prenantes afin de revoir les mécanismes devant améliorer effectivement cette relation en termes de valorisation de qualité et d'action.

A partir de la **rencontre juin 2013, août 2015 et novembre 2016**, les festivités relatives à ces rencontres ont été présidées sous la direction de Monsieur le Premier ministre, lesquelles étaient portées sur la mise en place de tous les mécanismes de transparence au niveau des plans et décisions arrêtés et ce, en prenant en considération les circonstances économiques qu'a vécues et vit le pays. Aussi, il s'agissait de faire une auto-évaluation et de prendre des décisions fermes afin de bâtir une nouvelle vision économique qui sera la garante des solutions efficaces qui concourent à la concrétisation des aspirations citoyennes dans le pays.

PROGRAMME DE LA RENCONTRE
28 ET 29 NOVEMBRE 2018

MERCREDI 28 NOVEMBRE 2018 :

07h00 : Accueil et accréditation des participants

08h30 : Accueil des délégations officielles

09h30 : Cérémonie inaugurale officielle

- Lecture du message de Son Excellence le Président de la République, Monsieur Abdelaziz Bouteflika.
- Allocution inaugurale de Monsieur le Ministre de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du territoire ;
- Diffusion d'un film documentaire sur les rencontres gouvernement-Walis

10h00 : Allocution des mesdames et messieurs les ministres;

10h10 : Allocution de Monsieur le Ministre de l'Energie;

10h20 : Allocution de Madame la Ministre de l'Education Nationale;

10h30 : Allocution de Madame la Ministre de la poste, des Télécommunications, et du Numérique;

10h40 : Allocution de Monsieur le Ministre de l'Industrie et des Mines;

10h50 : Allocution de Monsieur le Ministre de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche;

11h00 : Allocution de Monsieur le Ministre de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la ville;

11h10 : Allocution de Monsieur le Ministre de Travaux Publics et des Transports;

11h20 : Allocution de Monsieur le Ministre des Ressources en Eau;

11h30 : Allocution de Madame la Ministre de l'Environnement et des Energies Renouvelables;

11h45 : Présentation des thématiques des ateliers.

12h00 : Pause déjeuner.

13h30 : Reprise des travaux en ateliers.

JEUDI 29 NOVEMBRE 2018 :

09h00 : Reprise des travaux en ateliers et finalisation des rapports d'ateliers

13h00 : Pause déjeuner

16h00 : Lecture des recommandations des ateliers

17h30 : Clôture des travaux par Monsieur le Premier Ministre

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Sous le Haut Patronage de son Excellence
le Président de la République, Monsieur Abdelaziz Bouteflika

الحكومة - الولاة
GOUVERNEMENT - WALIS

لقاء الحكومة - الولاة

RENCONTRE GOUVERNEMENT - WALIS

GOUVERNANCE DÉCENTRALISÉE POUR UNE COLLECTIVITÉ TERRITORIALE RÉSILIENTE, INNOVANTE ET ENTREPRENANTE

28 - 29 NOVEMBRE 2018

GUIDE DE LA RENCONTRE

PALAIS DES NATIONS - CLUB DES PINS - ALGER

interieur.gov.dz